اللجنة العليا للمناقصات تطالب بإعادة النظر في القانون

إقرار مناقصات 725 مشروعا بتكلفة 840,3 مليار ريال

عبدالله الخولاني

بلغ إجمالي المشاريع التي أقرتها اللجنة العليا للمزايدات والمناقصات خلال الفترة 2008-2012م 725 مشروعا بتكلفة 840 مليارا و371 مليونا و190 ألف ريال.

وأوضح التقرير السنوي الصادر عن اللجنة والذي تنفرد (الثورة) بنشره أن أعمال التوريدات احتلت المرتبة الأولى من حيث التكلفة بـ443 مليارا و96 مليون ريال لـ235مشروعا تليها أعمال الأشغال بـ348 مشروعا بتكلفة 359 مليارا و280 مليون ريال ثم الخدمات الاستشارية بـ 142 مشروعا بتكلفة 37 مليارا و994 مليون ريال، فيما بلغت المشاريع المقرة مناقصتها خلال العام 2012م 45 مشروعا بتكلفة 41 مليارا و315 مليون ريال منها 27مشروعا ذا تمويل خارجي بتكلفة 21مليارا و601 مليون ريال و18مشروعا ذا تمويل حكومي .

وطالبت اللجنة العليا بضرورة إعادة دراسة قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية وإعادة صياغة وتفصيل بعض مواده وإضافة بعض المواد الجديدة ومن أهمها إضافة إجراءات جزائية لمخالفات الإجراءات المحددة في قانون المناقصات ولائحته التنفيذية وشمولية القانون على مواد واضحة ومفصلة لكيفية تحديد أهداف القانون, كما دعت إلى عمل استراتيجيات لكل قطاع من قطاعات الدولة يتم البناء عليها عند وضع الخطط العامة للدولة في مختلف المجالات على أن تتحول الخطط العامة إلى برامج تفصيلية من قبل الجهات المختلفة يتم البناء عليها عند اختيار المشاريع.

وشددت الجنة على أهمية تشكيل لجان من ذوي الاختصاص والخبرة تتبع مجلس الوزراء تتولى دراسة وتقييم الإجراءات والآليات الخاصة بنظام المشتريات وتنفيذ المشاريع للوقوف على أوجه القصور والسلبيات المصاحبة لتلك الإجراءات والآليات واقتراح الحلول والمعالجات.

إقرار مناقصات مشاريع تنموية بتعز بتكلفة ملياري ريال

تعز/سبأ

أقرت لجنة المناقصات بمحافظة تعز في اجتماعها أمس برئاسة الأمين العام للمجلس المحلي محمد أحمد الحاج عددا من المشاريع الخدمية والتنموية بالمحافظة بتكلفة ملياري ريال.

حيث أقرت اللجنة الموافقة على الإعلان الخاص بشق وسفلتة طريق جامع المنشور - الدفاع الجوي وإقرار إنشاء 32 مدرسة ومشروعا تعليميا في عدد من مديريات المحافظة، وكذا دراسة وإعداد تصاميم مشاريع الطرق الرابطة بين مركز المحافظة والمديريات.

كما أقرت لجنة المناقصات تنفيذ شبكة الصرف الصحي بشارع الـ20 منطقة عصيفرة.

كما أرست لجنة المناقصات مشروع شق وتوسعة وأعمال إنشائية لطريق ذي البرح الصراري بمديرية صبر الموادم بتكلفة 203 ملايين ريال وكذا إرساء مناقصة إعداد الدراسات والتصاميم لطريق المحجر المطالي بمديرية المسراخ.

ووجهت لجنة المناقصات الأجهزة التنفيذية بمركز المحافظة بسرعة إعداد وثائق المناقصات للمشاريع المدرجة ضمن موازنة المحافظة للعام 2013م تمهيدا للإعلان عنها خلال المواعيد المحددة.

(آكتد) الفرنسية تدعم مشاريع المياه في ريمة

ريمة/سبأ

ناقش محافظ ريمة علي سالم الخظمي أمس مع وفد منظمة آكتد الفرنسية برئاسة محمد الفهد ومحمد الحاج، إمكانية دعم المنظمة للمشاريع المحلية ذات الطابع الإنساني والخدمي.

وتطرق اللقاء الذي ضم فريق وزارة التخطيط والتعاون الدولي الذي يزور المحافظة للاطلاع على أهم الاحتياجات التي يمكن أن تقدمها المنظمة، إلى دعم وتوسيع الرقعة الزراعية وتقديم البذور المحسنة والحدائق المنزلية والتدريب والتأهيل في القطاع الزراعي .

وأشاد المحافظ الخظمي بما تسهم به المنظمة لتعزيز التنمية المحلية و تحفيز المجتمع للقيام بدوره في عملية البناء والتنمية .. مشيرا إلى النجاحات التي حققتها المنظمة في تنفيذ برامجها خلال الفترة الماضية في دعم متضرري أحداث الأزمة التي مر بها اليمن وكذا دعم القطاع الزراعي وحماية الأراضي الزراعية التي تتعرض للجرف من الأمطار والسيول.

فيما أكد مسئولا المنظمة أن خطتها تشمل أيضا مجال المياه من خلال ايجاد آبار واستغلال مياه العيون الجارية وكذا إيجاد شبكات ري الى المدارس وخزانات حصاد إضافة إلى دعم توفير أياد عاملة تعمل على رصف بعض الطرق الوعرة وجدرانها بالمرتفعات الجبلية.

وأوضحا أنه سيتم تنفيذ برامج توعوية وثقافية في المجال الصحي لرفع نسبة الوعي لدى الأوساط الاجتماعية إضافة إلى أنه سيتم العمل على إيجاد أيد نسائية عاملة في مجال نظافة القرى والمناطق المستهدفة وتوزيع مواد صحية.

بالشراكة مع البنك الدولي وبالتنسيق مع اللجنة الفنية للحوار الوطني:

(الانتقالية) و(اللامركزية) و(التنمية) في ورشة عمل ينظمها مركز الخبراء

أحمد حسن

ينظم مركز الخبراء للتنمية والخدمات الاستشارية السبت القادم بصنعاء ورشة عمل حول المرحلة الانتقالية ومايليها في اليمن بعنوان (بناء الدولة واللامركزية والتنمية) بالشراكة مع البنك الدولي وبالتنسيق الكامل مع اللجنة الفنية للحوار الوطني بمشاركة خبراء دوليين من عدة دول.

وأوضح الدكتور محمد الميتمي، رئيس المركز، أن هذه الورشة ستستقطب أفضل خبراء التنمية واللامركزية في العالم حيث ستستضيف شخصيات دولية ليتحدثوا عن تجارب علمية ناجحة وعن الأسس والمبادئ والمعارف التي تحقق التنمية على أسس إيجابية لبناء الدولة .

وأشار الميتمي في حديث لـ «الثورة» ينشر لاحقا إلى إن شركاء اليمن من المانحين سيشاركون في صنع المستقبل وهذه الورشة هي ورشة نوعية تعد المحطة الأولى والخطوة الأولى في مشروع يرافق المؤتمر الوطني للحوار في مسيرته حتى يصل بإذن الله تعالى إلى نتائج متوخاة في هذا المجال.

وقال: سيشارك في الورشة قادة الأحزاب السياسية في اليمن واللجنة الوطنية لمؤتمر الحوار وبعض الشخصيات الاجتماعية ومحافظي المحافظات الرئيسية وبعض الوزراء المعنيين بالإضافة إلى عدد من الشخصيات المرتبطة بالتنمية وممثلي البعثات الدبلوماسية لدول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين واليابان وبقية الدول المانحة والمعروفون بشركاء التنمية والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة ووكالة التنمية الأمريكية ووكالة التعاون الفني الألماني.

مضيفا : الفكرة الرئيسية لهذه الورشة هو أن تضع لليمنيين وهم يتلمسون الآن مشروع الدولة الجديدة من حيث شكلها وقواعدها وأهدافها ولأن بناء الدولة ليس مجرد مشروع سياسي وليس أحلاما فقط ولكنه أسس وقواعد ومبادئ تقوم على المعرفة العلمية وعلى التجربة التاريخية التي مرت بها التجربة البشرية وهناك بلدان في هذا العالم أنجزت تجارب دولية ناجحة جدا أمنت لشعوبها الرخاء والاستقرار والأمن والمساواة وسماع الأصوات.

وقال :إن الخبراء والمحاضرين في هذه الورشة سيتحدثون عن أسس ومقومات بناء دولة لامركزية حديثة مبنية على أربعة مقومات الأول يتعلق بنظام الموازنة بحث يكون دور الوحدات الدنيا في المجتمع وفعاليتها وكفاءتها في أن تجمع موارد من المجتمع المحلي وتخصصها لخدمة المجتمع هذا المجتمع، فيما يتمثل الأساس الثاني في الشرط الاقتصادي الرامي إلى توزيع الثروة القومية لأبناء المجتمع بشكل عادل على مستوى الجغرافيا دون تفاوت في توزيع الثروة فهناك مناطق تتمتع بثروة أحفورية كالنفط والغاز ومناطق أخرى بالمياه ومناطق أخرى مهيأة للزراعة وأخرى مهيأة للصناعة وأخرى بشرية حيث يجب خلق التكامل الاقتصادي بين هذه المناطق بحيث يتمكن الناس من التعايش برخاء وان يشكلوا دعما لمشروع بناء الدولة الوطنية قومية ذات رخاء وسعادة ،ويناقش الموضوع الثالث مشروع اللامركزية النظام الإداري وطريقة توزيع الوحدات الإدارية بطريقة ناجحة وفعالة تحقق العدالة والكفاءة وبتنسيق اجتماعي وتاريخي عالي الكفاءة ، وفي الموضوع الرابع سيتم مناقشة البعد السياسي ويسمى الإطار الدستوري والقانوني الذي يؤمن سلامة ووحدة الوطن القومية ويؤمن في نفس الوقت الاستقلالية والكفاءة في استخدم الموارد وجمعها على مستوى الوحدات والأقاليم .

انعقاد المنتدى التنموي حول الشراكة المجتمعية بمحافظة عدن

{ عدن/سبأ

عقد بمحافظة عدن أمس المنتدى التنموي الاول للشراكة المجتمعية بمشاركة عدد من مدراء المكاتب التنفيذية والمجالس المحلية بالمديريات وممثلي الهيئات والاتحادات والمنظمات والجمعيات الاهلية والشخصيات الاجتماعية.

ويهدف المنتدى الذي يأتي بالتزامن مع التحضيرات الجارية لتدشين مؤتمر الحوار الوطني في 18 من مارس، إلى تطوير العلاقة بين المواطن والسلطة المحلية بالمحافظة من خلال مشاركة المواطنين في تقديم رؤى ومقترحات لاحتياجاته التنموية والخدمية ورفعها إلى الجهات المعنية، وترسيخ مبدأ المشاركة الشعبية في التنمية المحلية وكذا نشر ثقافة الحوار وتعزيز دور المشاركة المجتمعية بالإضافة إلى استعراض الوضع الراهن والحلول اللازمة للخروج من المشاكل والتحديات التي يعاني منها المجتمع اليمني. وفي افتتاح اعمال المنتدى أكد المحافظ المهندس وحيد علي رشيد أهمية إيلاء قضية التنمية الاهتمام والرعاية الكاملة باعتبارها الهاجس الرئيسي للنهوض بمستوى الخدمات في المحافظة.

وأكد رشيد أن محافظة عدن ستشهد قفزات نوعية عقب نجاح مؤتمر الحوار الوطني وتحقيق نتائج طيبة تخدم في نهاية المطاف الوضع الاقتصادي والتنموي بعدن واعادة مكانتها التاريخية والطبيعية التي تميزت بها عبر التاريخ.

من جانبه اشار مدير المنتدى الدكتور محمود عبده ثابت إلى أن المنتدى يهدف إلى التركيز على التنمية باعتبارها الحل الأمثل لكافة قضايا ومشاكل اليمن من خلال التركيز على العنصر البشري الذي يعتبر المفتاح الرئيس لتطور ورقي المجتمعات.

تحت المجهر

خياران لا ثالث لهما

احمد سعيد شماخ

وحتى لا تتحول اليمن إلى دولة تعتمد على المساعدات في المنطقة يجب أن تنتهج سياسات وخططاً وبرامج جديدة واعية وواضحة المعالم تستهدف التنمية والنهوض الاقتصادي والاجتماعي برمته تستمد هذه التجربة أهدافها وقيمها وتفردها في أنها محاولة جادة وجريئة للدخول في دائرة العولمة خصوصاً أن اليمن على وشك الانضمام لمنظمة التجارة العالمية مع احتفاظنا بخصوصياتنا وهويتنا العربية والإسلامية ويعود نجاح أو فشل هذه التجارب والمحاولات المتكررة للخروج من عنق الزجاجة لمدى قدرة وإرادة وحكمة القيادة السياسية اليمنية وكل شركائها في هذه العملية في أن تتجه نحو معالجة نقاط الضعف الهيكلية للاقتصاد الوطني وفي التركيز على القضية الأهم وهي قضية التنويع الاقتصادي في القطاعات الواعدة وإعادة هيكلة القطاع الزراعي وزيادة تنافسيته محلياً وخارجياً وأنشطته المختلفة من خلال التطوير الحقيقي للمناطق الريفية وخصوصاً منها المناطق الزراعية الواسعة

وحتى لا تتحول اليمن إلى دولة تعتمد على المساعدات في المنطقة يجب أن تنتهج سياسات وخططاً وبرامج جديدة واعية وواضحة المعالم تستهدف التنمية والنهوض الاقتصادي والاجتماعي برمته تستمد هذه التجربة أهدافها وقيمها وتفردها في أنها محاولة جادة وجريئة للدخول في دائرة العولمة خصوصاً أن اليمن على وشك الانضمام لمنظمة التجارة العالمية مع احتفاظنا بخصوصياتنا وهويتنا العربية والإسلامية ويعود نجاح أو فشل هذه التجارب والمحاولات المتكررة للخروج من عنق الزجاجة لمدى قدرة وإرادة وحكمة القيادة السياسية اليمنية وكل شركائها في هذه العملية في أن تتجه نحو معالجة نقاط الضعف الهيكلية للاقتصاد الوطني وفي التركيز على القضية الأهم وهي قضية التنويع الاقتصادي في القطاعات الواعدة وإعادة هيكلة القطاع الزراعي وزيادة تنافسيته محلياً وخارجياً وأنشطته المختلفة من خلال التطوير الحقيقي للمناطق الريفية وخصوصاً منها المناطق الزراعية الواسعة

«، بالنظر لتنامي دور وحجم القطاع الخاص اليمني في النشاطات الاقتصادية ومساهمته ومشاركته الفاعلة في التنمية وفي المسؤولية الاجتماعية فإن الأمر يتطلب قيام الحكومة بتطوير آليات وأساليب راقية تتعامل بها مع القطاع الخاص ومع المجتمع اليمني، ويمكن أن يتم ذلك من خلال الحوار المستمر واللقاءات والدورات التي تشمل التشاور والتفاهم حول السياسات الاقتصادية ومواصفاتها وأدواتها وآلياتها وفي تحديد الأهداف القطاعية ونوعية مشاركة القطاع الخاص.

وحتى لا تتحول اليمن إلى دولة تعتمد على المساعدات في المنطقة يجب أن تنتهج سياسات وخططاً وبرامج جديدة واعية وواضحة المعالم تستهدف التنمية والنهوض الاقتصادي والاجتماعي برمته تستمد هذه التجربة أهدافها وقيمها وتفردها في أنها محاولة جادة وجريئة للدخول في دائرة العولمة خصوصاً أن اليمن على وشك الانضمام لمنظمة التجارة العالمية مع احتفاظنا بخصوصياتنا وهويتنا العربية والإسلامية ويعود نجاح أو فشل هذه التجارب والمحاولات المتكررة للخروج من عنق الزجاجة لمدى قدرة وإرادة وحكمة القيادة السياسية اليمنية وكل شركائها في هذه العملية في أن تتجه نحو معالجة نقاط الضعف الهيكلية للاقتصاد الوطني وفي التركيز على القضية الأهم وهي قضية التنويع الاقتصادي في القطاعات الواعدة وإعادة هيكلة القطاع الزراعي وزيادة تنافسيته محلياً وخارجياً وأنشطته المختلفة من خلال التطوير الحقيقي للمناطق الريفية وخصوصاً منها المناطق الزراعية الواسعة كسهل تهامة والجوف وسيئون حضرموت وقاع جهران والمساحات المزروعة في محافظات إب وحجة ولحج وأبين وتعز وفي كل الأودية والقيعان الأخرى .. والاتجاة نحو توسيع إنتاج البدائل الزراعية المثلى محلياً بدلاً من تلك السلع والمنتجات الزراعية والمستلزمات المستوردة من الخارج حتى تكون لمنتجاتنا الزراعية مشاركات وإسهامات ملموسة في الحد من هيمنة التمويلات الخارجية كالقروض والمساعدات الخارجية أو إيرادات النفط التي باتت تشكل اليوم نحو أكثر من 85% من الإيرادات العامة للدولة، غير أن تفاقم وانتشار حجم الفساد المالي والإداري وفساد بعض المسؤولين والقيادات الإدارية في الدولة وفي كثير من أجهزتها المختلفة وفي أوساط المجتمع قد أدى إلى ازدياد حجم التباين في الدخل والثراء الفاحش بين أسرة وأخرى نتيجة غياب تحقيق العدالة الاجتماعية وتقاسم الثروة بطرق ووسائل غير مشروعة، الأمر الذي أدى إلى ازدياد وتفاقم حالة مستوى الفقر المدقع والبطالة المقنعة وانتشار كثير من الأمراض والأوبئة التي وصلت إلى حد الكارثة الإنسانية وإلى حدوث حالة من الحقد والاحتقان السياسي وغيرها من تسلط المنتفعين والمتنفذين والفاسدين في البلاد إلى أن وجدت الدولة نفسها اليوم أمام خيارين اثنين لا ثالث لهما، إما أن تقوم بتحقيق معدلات النمو المستدام دون أن تعطي الاهتمام الكافي للقضايا الاجتماعية، وإما أن يكون هناك توائم وتوافق بين توجهات النمو السريع والتوزيع العادل للثروات بين أبناء الوطن الواحد، الذي سوف يكرس مفهوم النمو المتوازن على أرض الواقع، ففي ظل التوترات السياسية المتعاقبة والاختلالات الأمنية المتفاقمة والمواجهات هنا وهناك منذ انطلاق الثورة الشبابية السلمية مطلع العام 2011م وحتى اليوم الذي ينبغي أن تقوم فيه الحكومة بالتحرك سريعاً في إيجاد سياسات اقتصادية واجتماعية جديدة تلبي فيها كل القضايا المطلبية والمعيشية للمواطنين وطموحات وآمال وأماني كل اليمنيين باختلاف أطيافهم ومستوياتهم في العيش الكريم الآمن، وأن تعيد النظر أيضاً في توجهاتها وفي إدارة مواردها الاقتصادية وسياساتها وبرامجها الحالية وإخضاعها لتقييم نقدي عميق ومستمر تحدد فيه نقاط الضعف والقوة وطريقة العلاج المناسب لإرساء أساس قوي لتنمية مستدامة تعتمد على الموارد البشرية والمادية الذاتية من خلال الاهتمام بتنمية رأس المال البشري وتوفير التمويل اللازم المحلي للاستثمارات في القطاعات الإنتاجية والخدمية وتنمية الوعي الادخاري لدى عموم اليمنيين وتطوير الأوعية الادخارية وتوجيه جزء من الإيرادات النفطية لصالح بناء منظومة صناعية متكاملة من التجهيزات وفي البنى الأساسية وإيجاد بيئة أعمال جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي والاتجاه نحو تشكيل علاقات اقتصادية وسياسية خارجية وتسخيرها لخدمة الأهداف التنموية وزيادة صادراتها الوطنية للخارج وفي تبني سياسات داعمة لنظام الأعمال تشمل التحسين المستمر لمستوى الخدمات الحكومية، خصوصاً ما يتعلق بخدمات الكهرباء والماء والاتصالات والصحة والتعليم وخفض تكاليفها، وأيضاً خفض التكاليف المتعلقة بنشاطات أصحاب الأعمال، سواءً من خلال إزالة المعوقات التي تعترضها أو من خلال تحسين مستوى الأداء ومحاربة الفساد، وحينها ستتمكن اليمن من النهوض الاقتصادي والتطوير الهيكلي والمؤسسي بوتيرة عالية، واليوم يتطلع كثير من أبناء اليمن إلى ما سوف ينتج ويسفر عنه مؤتمر الحوار الوطني المزمع انعقاده في 18 مارس من الشهر الجاري 2013م، وما سوف تعقبه من تمويلات خارجية كانت الدول المانحة قد تعهدت بمبلغ يصل إلى حوالي 8 مليارات دولار لليمن، والذي يأمل فيه كل اليمنيين في الداخل والخارج الانفراج والبدء بمرحلة جديدة عنوانها النجاح، وميلاد عهد جديد من النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي السريع وتحقيق العدالة الاجتماعية في ظل ضمان توازن الدخل المحلي والخارجي والمساواة بين أفراد المجتمع اليمني على حدٍ سواء، فضخامة التحديات الكبيرة التي تواجه اليمن واليمنيين ينبغي أن تقوم حلولها ومعالجتها على النحو التالي:

- رفع معدل النمو الاقتصادي
- تقوية رأس المال البشري
- ضرورة القيام بخلق فرص عمل جديدة
- توزيع فرص التنمية في كل أقاليم اليمن

وبما يؤدي إلى الوئام الاجتماعي من خلال الشروع بإقامة مشاريع انتاجية استثمارية كبرى تعتمد على الكثافة العمالية باعتبار أن الظروف الحالية قد فرضت على الاقتصاد اليمني تحديات ضاغطة جعلته يتعرض اليوم لحمى منافسة شديدة في الوقت الذي تتضاءل فيه الفرص لجذب رؤوس الأموال المهاجرة والاستثمارات الأجنبية والتقانات الحديثة كما أن التغيرات التي حدثت وشهدتها الساحة اليمنية مؤخراً منذ مطلع العام 2011 - 2013م، سوف تؤثر حتماً على عملية تغيير أدوار شركاء التنمية في اليمن والذي يتأهب أبناء اليمن جميعاً لنيل تلك الاستحقاقات في المستقبل المنظور والتي تتطلب بالطبع دوراً فاعلاً من كل أطراف شركاء العملية السياسية وشركاء عملية التنمية وصانعيها وكل المستفيدين من عوائدها، ولم تعد الدولة وحدها اليوم هي التي تمارس دور القائد في عملية التنمية ، فالتنسيق والتشاور بين أهداف وبرامج القطاع الخاص اليمني وبين أهداف وبرامج الدولة على النحو الذي ينسجم ويتناغم والسياسات والخطط العامة للدولة والذي يستلزم معه أيضاً الدخول في حوار وطني جماعي مفيد ليس فقط بين القوى السياسية وإنما أيضاً بين القطاع الخاص والحكومي وأفراد المجتمع اليمني على حدٍ سواء.

محصول الطماطم يتعرض لهجوم حشرة مدمرة من خارج الحدود

تقرير /أحمد الطيار

كشف الباحث في مجال وقاية النباتات بالهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي - فرع المرتفعات الشمالية- المهندس وجيه عبدالله المتوكل أن زراعة الطماطم في اليمن تتعرض لهجوم حشرة مدمرة للمحصول يرجح المختصون أنها دخلت اليمن عن طريق شحنات من الطماطم تم استيرادها من سوريا خلال فترة ارتفاع أسعار الطماطم .

وقال المهندس المتوكل في تصريح لـ»الثورة « انها آفة خطيرة جدا على انتاجية محصول الطماطم وهي معروفة باسم حافرة الطماطم واسمها العلمي)توتا ابسلوتا) وموطنها الأصلي أمريكا اللاتينية وقد مرت على دول عديدة حتى وصلت الى سوريا ولبنان والأردن ثم السعودية قبل وصولها اليمن .

مشيرا إلى أن دخولها اليمن سبب إرباكا لدى مزارعي الطماطم كونهاتتكاثر بسرعة وتتغذى يرقاتها على الأوراق والساق والثمار مما يؤدي لتلف المحصول وتسبب خسائر كبيرة كما أن المبيدات الحشرية لا تعطي نتائج ايجابية بسبب قدرتها على اكتساب مقاومة ضد المبيدات التي ترش عليها.

وقال المهندس المتوكل : قمنا بتقديم برنامج لرصد الآفة وتحديد مناطق انتشارها باعتباره برنامج مكافحة متكامل يعتمد على استخدام المصائد الفرمونية والمكافحة الحيوية وتوعية المزارعين بخطورة هذه الحشرة خصوصا وان المبيدات الكيماوية لا تعطي إلا نتائج سلبية.

وأشار إلى أنه ضمن هذا البرنامج تقوم فرق العمل الموجودة ميدانيا بعمل اللازم في تهامة ومارب والعمل في رصد حركة الحشرة .

مؤكدا انه سيتم خلال الأيام القليلة القادمة تغطية جميع مناطق زراعة الطماطم من خلال الحصول على بيانات هامة من الواقع والتي من أهمها رسم خارطة مواقع انتشار الآفة ووضع برنامج مكافحة متكاملة لهذه الآفة يعتمد على تطبيق التقنيات الناجحة لحماية محصول الطماطم والبطاطس على المستوى الوطني ، ويشترك في تنفيذه كل من الإرشاد الزراعي والإدارة العامة لوقاية النبات والقطاع الخاص وكل شركاء التنمية والاستفادة من خبرات الدول التي نجحت في مكافحة الآفة.

وأضاف :أن هذه الحشرة تعد من الآفات المدمرة لمحصول الطماطم ،وتهدد إنتاج الطماطم في بلادنا وفي المنطقة العربية عموما ، حيث ظهرت حديثا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قادمة من أمريكا الجنوبية ، حيث تعدت الحدود وسجلت في اسبانيا في 2006 ، وانتشرت بسرعة كبيرة في دول حوض البحر الأبيض المتوسط خلال عامي 2010-2009م كونها وجدت البيئة الملائمة لتكاثرها وسجلت في السعودية في 2010م وقد رصدت السعودية مبلغ 98 مليون واربعمائة الف ريال سعودي في مواجهة هذه الآفة.

وأضاف : يمكن لحافرة الطماطم (توتا ابسلوتا) أن تتكاثر 12-10 جيلاً في السنة، لتنتج يرقات تتغذى على أجزاء مختلفة من الجزء الظاهر فوق سطح التربة من نبات الطماطم. وبوسعها أن تفتك بالنباتات في الحقول والبيوت المحمية.

ويشير المهندس وجيه المتوكل إلى انه تم الكشف عنها في حقول المزارعين في محافظة صعدة في 2012م ، ويتوقع أنها دخلت قبل ذلك الوقت ولم يتعرف عليها المزارعيون ثم ظهرت بشكل واضح في إقليم تهامة في الموسم الشتوي لزراعة الطماطم ، وفي نهاية 2012 عملت ورشة لمرشدي وأخصائيي وقاية النبات بالتعاون مع منظمة الفاو للتدريب لمواجهتها ،وبعدها وجه معالي وزير الزراعة القطاعات التابعة للوزارة والبحوث بالتعاون لمواجهة هذه الآفة.